



European
University
Institute

ROBERT
SCHUMAN
CENTRE FOR
ADVANCED
STUDIES



Middle
East
Directions

RESEARCH
PROJECT
REPORT

MAY
2018/01

سوريا بعد سقوط داعش:
«ينبغي تغيير كل شيء،
لذا يمكن الإبقاء على
كل شيء»؟

المؤلف

أنيس فافيه

This work has been published by the European University Institute,
Robert Schuman Centre for Advanced Studies.

© European University Institute 2018
Content and individual chapters © Agnes Favier, 2018

This text may be downloaded only for personal research purposes. Additional reproduction for other purposes, whether in hard copies or electronically, requires the consent of the authors. If cited or quoted, reference should be made to the full name of the author(s), editor(s), the title, the year and the publisher.

Requests should be addressed to med@eui.eu.

Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute.

Middle East Directions
Robert Schuman Centre for Advanced Studies

Research Project Report
RSCAS/Middle East Directions 2018/01
May 2018

European University Institute
Badia Fiesolana
I – 50014 San Domenico di Fiesole (FI)
www.eui.eu/RSCAS/Publications/
cadmus.eui.eu

سوريا بعد سقوط داعش: «ينبغي تغيير كل شيء، لذا يمكن الإبقاء على كل شيء»¹

أنيس فافيه

ملخص تنفيذي

غدت محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) محط تركيز سياسات الدول الغربية تجاه سوريا منذ أواخر عام 2014، في حين تم استبعاد هدف إيجاد حل سياسي دائم للنزاع من الواجهة. تجلت هذه السياسة في حملة عسكرية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما في الشمال الشرقي من البلاد، دون ربط ذلك بالتطورات السياسية والأمنية في مناطق أخرى من البلاد. من جهة أخرى قلما بذلت جهود ملموسة لمعالجة الأسباب الجذرية لنشأة التنظيم. مع مشاركة الحملة العسكرية ضد داعش على الانتهاء، لا بد من إثارة عدد من الأسئلة للمساعدة في تصميم سياسات جديدة من شأنها ترجمة هزيمة داعش العسكرية إلى مكاسب سياسية تصب في صالح الاستقرار والسلام في سوريا.

مع نهاية عام 2017، فقدت داعش معظم أراضيها بعد عمليات عسكرية واسعة ومدمرة النطاق شنت ضدها. مع ذلك، ما يزال السؤال الجوهرى المتعلق بالنظام السياسى الذى يمكن بناؤه على أنقاض «الخلافة» المزعومة معلقاً. هذه المسألة لا يمكن فصلها عن الإطار الأوسع للنزاع السورى. فى الوقت ذاته، أدت المعركة ضد داعش إلى تغيير ملحوظ فى ميزان القوى بين الفاعلين المحليين، وذلك عبر تهميش قوى المعارضة السورية وتقوية الفاعلين الرئيسيين اللذين حققا مكاسب على الأرض من خلال هذه العمليات: النظام السورى وحزب الاتحاد الديمقراطى الكردى. كما أثارت المعركة تحديات جديدة تتعلق بإدارة هذه الأراضي المحررة، ولا بد من تحديد ومعالجة هذه التحديات لمنع ظهور شكل جديد من أشكال الجهاد المتطرف، بل ومن أجل استدامة أي جهد للسلام فى شرق سوريا.

تمت عرقلة عملية الاستقرار فى المناطق ما بعد داعش نتيجة التنافس المستمر والمتعدد الأوجه بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والمحلية التى شاركت فى الحرب ضد داعش. فقد شنت ثلاث حملات عسكرية

1 تود الكاتبة توجيه الشكر لكل من فيونا برسوم، فيليكس ليجراند، زياد ماجد، جميل معوض، إليزابيث بيكار، وأوليفر روي على تعليقاتهم على مسودات سابقة لهذه الورقة. الآراء المعبر عنها فى هذا البحث هى آراء الكاتبة حصراً. تم نشر الورقة فى فبراير / شباط 2018 وترجمها إلى العربية ياسر الزيات.

ممايزة ومنتافسة للقضاء على التنظيم الإرهابي، وبالتالي عززت الحرب ضد داعش حروب الوكالة بين أبرز القوى الأجنبية المتدخلة في سوريا (الولايات المتحدة من جهة، وروسيا وإيران وتركيا من جهة أخرى) بدلاً من توحيدها وراء هدف مشترك. أما بالنسبة للنظام السوري وحزب الاتحاد الديمقراطي، فقد كانت هذه الحرب نزاعاً لكسب الشرعية الدولية، ومن المرجح أن يتنازع هذان «المنتصران» المحليان على الأراضي المحررة ما دامت القوى الدولية والإقليمية عاجزة عن تسوية النزاع بشكل نهائي.

من المرجح أن تظل إدارة هذه المناطق المحررة مشكلة جسيمة. حيث تخضع المجتمعات المحلية، وخاصة العرب السنة في محافظتي الرقة ودير الزور، لسلطات لا تتمتع بشرعية حقيقية ولا تترك مجالاً يذكر لاهتمامات واحتياجات السكان المحليين. إن تطبيق نموذج الإدارة الذاتية الكردي على إدارة مدن ذات أغلبية عربية، مثل الرقة، أظهر المخاطر الكامنة في فرض آليات حكم غير شاملة ولا ديمقراطية بالقدر الكافي. بالتأكيد بذلت القيادة الكردية جهوداً لإنشاء نموذج لتقاسم السلطة يسمح للوجهاء العرب المحليين بالمشاركة في الهياكل الإدارية المدنية الجديدة، خصوصاً عبر جذب شيوخ العشائر. ومع ذلك فإن المجالس المدنية المنشأة ليست جزءاً من السلطة السياسية الحقيقية، والتي لا تزال متمركزة بيد الجهاز السياسي والعسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي. بالإضافة إلى ذلك، ما يزال النازحون واللاجئون مستبعبدين من عمليات صنع القرار المتعلقة بإدارة مدنها الأصلية.

وأخيراً، تعود الأسباب الجذرية لصعود داعش في المقام الأول إلى رفض أوساط العرب السنة في شرق سوريا نظام بشار الأسد، وهم الذين جرى تهميشهم تاريخياً. لقد أدى القمع العنيف الذي مارسه النظام ضد الحركات الاحتجاجية التي انطلقت عام 2011، وما أعقبه من أربع سنوات من الوحشية والحرمان على يد داعش، إلى تجريف عميق للمجتمعات السنية المحلية وشعور متفاقم بالهزيمة واليأس. من هنا فإن هزيمة داعش العسكرية تعيد إلى المقدمة السؤال الأهم عن مستقبل العرب السنة، خاصة فيما يتعلق بتمثيلهم السياسي المحلي ودورهم في إعادة بناء نظام سياسي قابل للحياة.

ومع ذلك، ما يزال التشرذم الكبير في المجتمعات السنية، المقسمة حتى داخل المحلة واحدة، يشكل عقبة رئيسية، وبالتالي من الصعب تحديد الجهات الفاعلة، إن وجدت، التي يمكنها تمثيل العرب السنة حقاً وطرح مشروع سياسي يكون مقبولاً لأغلبية المجتمع. ففي مناطق الشمال الشرقي التي تهيمن عليها البنى العشائرية تاريخياً، قد تؤدي الانقسامات المجتمعية إلى عنف العشائري وأهلي؛ وعلى المدى الطويل، قد يؤدي غياب المشروع السياسي الذي يلي احتياجات العرب السنة إلى تناسل الأيديولوجيات الجهادية والأشكال الجديدة من التطرف.

مقدمة

بعد ثلاث سنوات وحرب عالية الكلفة، أعلن عدة قادة دوليين مؤخراً هزيمة تنظيم ما يسمى «الدولة الإسلامية» (داعش) عسكرياً. فمع نهاية عام 2017، خسر التنظيم أكثر من 96% من الأراضي الواسعة التي احتلها في العراق وسوريا منذ عام 2013، حيث تحوّل خلال عام 2017 من السيطرة على أكثر من نصف مساحة سوريا (ولو في أراضٍ ذات كثافة سكانية منخفضة، خاصة في الشمال الشرقي)² إلى ما لا يزيد عن 3%. وقد مثلت استعادة السيطرة العسكرية الكاملة على مدينة الرقة، العاصمة المعلنة لـ«الخلافة»، في تشرين الأول 2017، خطوة رمزية فيما يمكن وصفه بعملية «استئصال» داعش. ومع ذلك، فإن غياب أية خطة سياسية واضحة وشاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لصعود داعش قد يؤدي إلى مزيد من زعزعة استقرار سوريا، وقد تكون له عواقب بعيدة المدى بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط بأكملها وحتى لأوروبا.

كان لتركيز الحكومات الغربية على محاربة التنظيم الإرهابي باعتبارها أولى أولوياتها أثر سلبي على أفق التحول السياسي الآمن في البلاد. فقد تبني التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، بالإضافة إلى كل من روسيا والنظام السوري، مقاربة عسكرية بامتياز لمحاربة داعش، دون تطوير رؤية سياسية حيوية لسوريا في المرحلة التالية لسقوط التنظيم. بالنسبة لبعض الدول الأوروبية المشاركة في التحالف الدولي، جرى النظر إلى التنظيم كتهديد لأمن أوروبا أكثر ما للشرق الأوسط. وقد أغفل واضعو الاستراتيجيات والسياسات الغربيون إلى حد كبير القضايا والأسئلة الرئيسية المتعلقة بمستقبل سوريا: هل سيؤدي تراجع التنظيم إلى الاستقرار في المحافظات الشمالية الشرقية، أم سيخلق المزيد من الفوضى؟ هل سيكون إلحاق الهزيمة العسكرية بالتنظيم كافياً لتهدئة أجزاء من سوريا، وبالتالي خلق ديناميات جديدة من شأنها إنهاء النزاع السوري، أم أن ذلك سيثير موجات جديدة من العنف بين الفصائل المختلفة التي ساهمت في هزيمة التنظيم، وداخل كل من المجتمعات المحلية؟ هل سيحول النظام السياسي في مرحلة ما بعد سقوط التنظيم دون عودة الأشكال القديمة للعنف الجهادي المتطرف، أم لعله سيتسبب في نشوء أشكال جديدة؟

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد أبرز التحديات أمام الجهات الساعية إلى حكم المناطق المحررة، ولا سيما الديناميات التي قد تؤدي إلى موجات جديدة من العنف وتقوّض الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار وإعادة بناء هذه المناطق المدمرة. تبدأ الورقة بتحليل عملية تشطّي التراب السوري، والتي عجلّ بها التنزاع بين الأطراف الدولية ووكلائهم المحليين. مناطق «الخلافة» السابقة موزعة حالياً بين قوات حزب الاتحاد الديمقراطي³ المدعوم أميركياً وحلفائه العرب المحليين من جهة، وقوات النظام السوري وحلفائها الروس والإيرانيين من جهة أخرى؛ بالإضافة إلى إقليم صغير شمالي محافظة حلب يقع تحت سيطرة الجيش التركي. لم تضع هزيمة التنظيم نهاية لحروب الوكالة بين القوى الأجنبية المنخرطة في النزاع، والتي سيؤدي تعاضم انخراطها العسكري إلى تهديد جهود الاستقرار على المستوى المحلي.

2 تستخدم هذه الورقة عبارة «شمال شرق» للإشارة إلى المحافظات الواقعة في الشمال الشرقي (شمال محافظة حلب، ومحافظة الرقة) والشرق (محافظة دير الزور) لسوريا، والتي كانت تحت سيطرة داعش.

3 هو الحزب السياسي الكردي الأبرز اليوم في سوريا. وغالباً ما يعتبر التنظيم الشقيق لحزب العمال الكردستاني التركي (رغم نفيه المستمر لذلك)، ولديه جناح مسلح «رجالي» هو وحدات حماية الشعب (YPG)، وجناح مسلح نسائي هو وحدات حماية المرأة (YPJ).

بعد ذلك تنظر الورقة في أساليب الحكم المحلي المتبعة لدى قادة حزب الاتحاد الديمقراطي في المناطق ذات الأغلبية العربية السنية، كما هو الحال في محافظة الرقة.⁴ إن النجاح العسكري لوحدات حماية الشعب الكردية في مواجهة التنظيم – والذي مكّنها من السيطرة على أكثر من 25% من الأراضي السورية بحلول نهاية 2017 – كان أبرز عوامل ضمان شرعية حزب الاتحاد الديمقراطي، سواء على المستوى الدولي أو على مستوى المناطق ذات الأغلبية الكردية في سوريا. ومع ذلك بقيت هذه الشرعية موضع اعتراض من جانب معظم قوى المعارضة السورية التي تنتمي بالأصل إلى الرقة وأصبحت بمعظمها اليوم بين نازحين ولاجئين. كما أن رغبة النظام السوري في استعادة السيطرة على كامل الأراضي السوري قد تشكل أيضاً تهديداً لحزب الاتحاد الديمقراطي. ورغم أن الحزب بذل بعض الجهود لتكييف مشروع الحكم الخاص به في روج آفا⁵ مع الواقع الديموغرافي لمحافظة الرقة، إلا أنه ما يزال يواجه عدداً من التحديات التي قد تمنعه من تعزيز سلطته بين المجتمعات العربية المحلية في هذه المنطقة.

وأخيراً، تسعى هذه الورقة إلى تقييم احتمالات بقاء التنظيم بعد خسارته السيطرة على الأرض، بالإضافة لغيره من الجماعات الجهادية الأخرى في سوريا. ستطرح تساؤلات حول مصير مقاتلي الدولة الإسلامية، ناهيك عن الأسباب الجذرية التي أدت إلى صعود التنظيم شمال شرقي سوريا. إن غياب المشروع السياسي القادر على معالجة المظالم العميقة لجزء كبير من المجتمع السني، بالإضافة إلى الانقسامات ضمن المجتمعات المحلية، يثير مخاوف بشأن بقاء أو إعادة انبعاث الجهادية العنيفة في سوريا.

يستند هذا التقرير البحثي بشكل رئيسي على المقابلات التي أجرتها المؤلفة في نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول 2017، وجهاً لوجه وعبر سكايب، مع نشطاء وصحفيين سوريين من محافظتي الرقة ودير الزور والمقيمين الآن في تركيا وأوروبا. ومن أبرز المصادر الأخرى مقابلات سكايب أجراها باحث سوري (طلب عدم ذكر اسمه لأسباب أمنية) مع شخصيات كردية ونشطاء مقيمين في سوريا؛ ومصادر مفتوحة (حتى 22 يناير / كانون الثاني 2018، وقت كتابة هذه الدراسة) بما في ذلك وسائل الإعلام المقربة من الإدارة الذاتية الكردية وصفحات الفيسبوك الخاصة بالمجالس المحلية المنشأة حديثاً في محافظة الرقة عام 2017، بالإضافة إلى مراقبة المؤلفة عن كثب لأوضاع شمال شرق سوريا منذ 2014، واجتماعاتها الدورية مع صناعات السياسة الأتراك والغربيين المقيمين في تركيا.⁶

4 تركز هذه الورقة بشكل أكثر تحديداً على الهيئات العسكرية والمدنية المنشأة في سياق معركة طرد داعش من مدينة الرقة، لذا ينبغي اعتباره بحثاً تمهيدياً، تبعته دراسة ميدانية أكثر تحديداً نشرت ضمن برنامج مسارات الشرق الأوسط. انظر زياد عواد، «دير الزور بعد داعش، بين الإدارة الذاتية الكردية والنظام السوري»، تقرير بحثي، معهد الجامعة الأوروبية، <http://cadmus.eui.eu/handle/1814/52824>.

5 بدأ حزب الاتحاد الديمقراطي في إنشاء مؤسساته الخاصة (المشار إليها في هذه المقالة باسم الإدارة الذاتية الكردية) لحكومة المناطق الواقعة تحت سيطرته الإقليمية في شمال سوريا بعد انسحاب قوات النظام السوري عام 2012. وهو يسمي هذه المناطق التي يكثر فيها التواجد الكردي روج آفا (أو كردستان الغربية).

6 تأتي الورقة بعد المائدة المستديرة التي نظمها برنامج مسارات الشرق الأوسط في بروكسل بعنوان «اليوم التالي للهزيمة العسكرية للدولة الإسلامية» في 6 ديسمبر / كانون الأول 2017. توجه الكاتبة الشكر لداريوس درويش على وجه الخصوص على عرضه التقديمي خلال تلك الفعالية.

الحرب ضد داعش: التنافس والتشظي الداخلي

على عكس العراق، كانت القوى التي حاربت تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا مشتتة وفي حالة تنافس مع بعضها البعض، وبشكل يعكس حروب الوكالة المتعددة بين القوات الدولية والإقليمية على الأراضي السورية. علاوة على ذلك، أصبحت المعركة ضد التنظيم جزءاً مهماً من استراتيجيات اللاعبين المحليين لاكتساب (أو استعادة) الشرعية الدولية، ولا سيما أبرز فاعلين محليين قاتلاً داعش على الأرض: قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي⁷ والنظام السوري. وما تزال التدخلات العسكرية للفاعلين الدوليين، والمدفوعة بمصالحها الاستراتيجية الخاصة، أساسية لتفسير توازن القوى بين الحلفاء المحليين لكل منهم. ومن المرجح للخريطة السياسية العسكرية المعاد رسمها بعد القضاء على التنظيم أن تواصل تطورها.

الكثير من الخصوم والمصالح المتنافسة

قاد الحرب ضد داعش في سوريا ثلاثة تحالفات رئيسية: أولاً التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، والذي ينسق مع ويساند المقاتلين الأكراد (ومؤخراً حلفائهم العرب ضمن قسد)، وقد شنّ أول هجوم له في أيلول 2014؛ ثانياً سلاح الجو الروسي، والذي يساند الجيش السوري والمليشيات الموالية لإيران ونظام الأسد، وقد دخل هؤلاء المعركة في نهاية أيلول 2015؛ وأخيراً الجيش التركي، والذي يساند كتائب متفرقة من الجيش السوري الحر، وقد دارت معركتهم مع التنظيم بين أغسطس / آب 2016 ومارس / آذار 2017.

منذ أولى المعارك ضد داعش في كوباني (عين العرب) في خريف 2014، كانت الإدارة الأميركية وتركيا على خلاف حول كيفية محاربتهم، فقد اختارت الولايات المتحدة الاعتماد على وحدات حماية الشعب باعتبارها الشريك الأنجع لها، في حين ترى تركيا في هذه المجموعة تهديداً لأمنها القومي. وقد أثار هذا الخلاف غضب أنقرة وعرض العلاقة بين البلدين للخطر. وقد ازداد تباين المصالح بين الدولتين حدة مع سيطرة المقاتلين الأكراد، ضمن تحالف مصلحي مع جماعات عربية، على المزيد من الأراضي الممتدة على الشريط الحدودي بين سوريا وتركيا في العام 2015.⁸ وفي أغسطس / آب 2016، أعلنت تركيا عن عملية درع الفرات لمحاربة كل من داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي شمال محافظة حلب، غير أن العملية استهدفت في الواقع منع حزب الاتحاد الديمقراطي من بناء إقليم متواصل يمتد على الكانتونات الكردية الثلاثة (من عفرين غرباً، إلى كوباني في الوسط، والقامشلي في أقصى الشرق). وقد اعتمدت تركيا خلال هذه العملية على قوات المعارضة السورية، بالتنسيق مع روسيا ومع حد أدنى من المساندة من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. بعد ثلاثة أشهر، أعلنت قسد عن عملياتها الخاصة، والتي أطلقت عليها اسم غضب الفرات، بهدف استعادة السيطرة على مدينة الرقة. ولم تشارك القوات السورية الموالية لتركيا في هذه العملية.

7 تأسست قوات سوريا الديمقراطية في أكتوبر / تشرين الأول 2015، وهو ائتلاف غير متجانس لمليشيات متعددة الأعراق (بما في ذلك مجموعات مسلحة عربية وسريانية وتركمانية) تتبع لقيادة مباشرة من وحدات حماية الشعب وتعتمد على المقاتلين الأكراد الذين يدرهمهم حزب العمال الكردستاني ويشكلون العمود الفقري لها.

International Crisis Group, *Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa*, Briefing 53, Middle East and North Africa, 28 April 2017; A. Lund, <https://www.newsdeeply.com/syria/articles/2016/01/22/origins-of-the-syrian-democratic-forces-a-primer>

8 كوباني وتل أبيض منطقتان تقعان على الحدود السورية-التركية تم تحريرها من قبل قوات حزب الاتحاد الديمقراطي المدعومة من التحالف الدولي في يناير / كانون الثاني ويونيو / حزيران 2015 على الترتيب. وتم استعادة مدينة منبج في 12 أغسطس / آب 2016.

وبعيداً عن هذا الخلاف بين الحليقيين في الناتو، اتفقت كل من واشنطن وموسكو في أيار 2017 على أن يشكل نهر الفرات خطاً فاصلاً بين مناطق سيطرة قسد (شرق الفرات) ومناطق سيطرة النظام السوري بحماية روسية (على الضفة الغربية).⁹ وقد حال ميثاق عدم الاعتداء هذا دون حصول معركة جوية بين الولايات المتحدة وروسيا، وباستثناء بعض الخروقات والاشتباكات بين قسد وقوات النظام خلال الأشهر الأخيرة من عام 2017، فقد جرى التقيد به من قبل الطرفين. على كل حال، يبقى هذا التفاهم الضمني هشاً في ظل غياب اتفاق سياسي شامل حول كيفية إنهاء الحرب في سوريا. حيث ستعرض سيطرة قسد في محافظة الرقة للتهديد من قبل كل من النظام السوري وتركيا، أما في دير الزور فستشكل السيطرة على الموارد النفطية والحدود السورية العراقية نقطتي خلاف رئيسيتين، وبالتالي مصدرين محتملين لاستمرار النزاع.

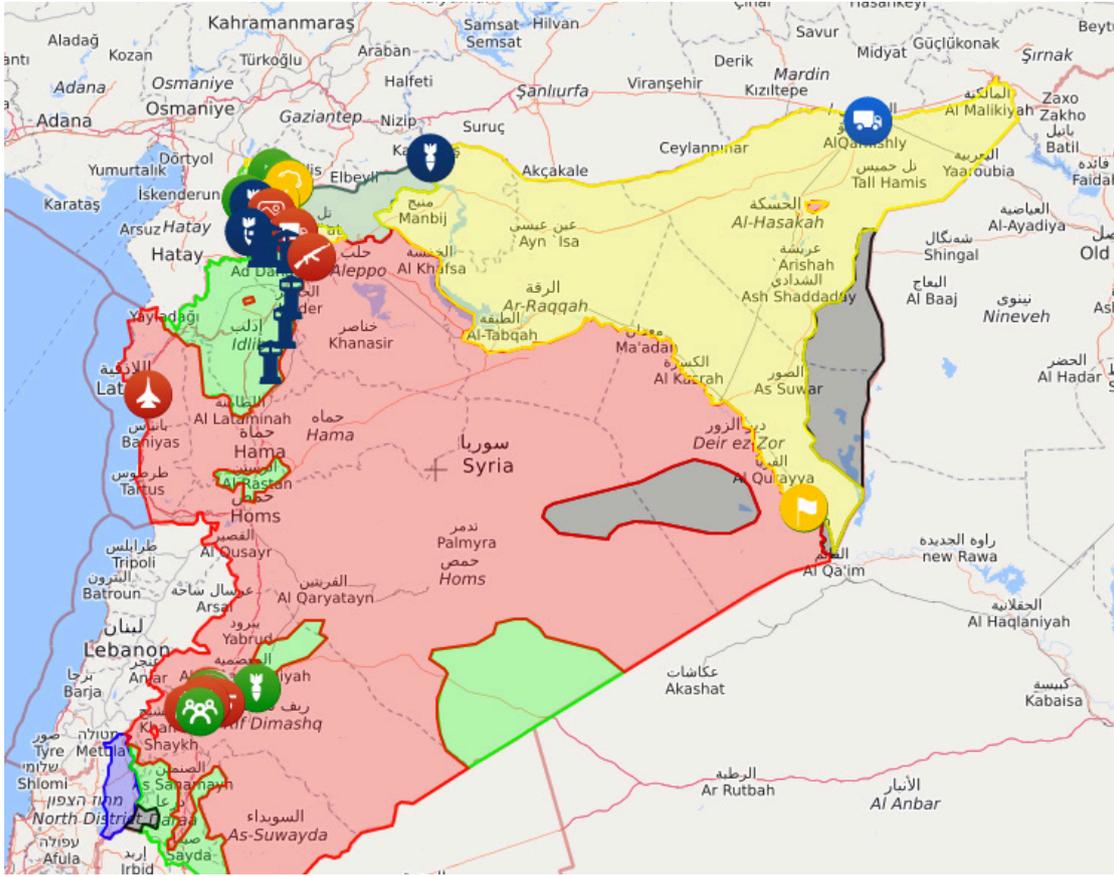
ولا يمكن إبقاء السيطرة العسكرية الكردية في كل من المحافظتين دون مساندة قوية من الولايات المتحدة. وبينما ظلت الإدارة الأميركية مترددة لفترة طويلة بشأن مدة انخراطها في الحرب السورية، يبدو أنها قررت في ديسمبر / كانون الأول 2017 استخدام دعمها للأكراد لتعزيز موقفها في المفاوضات مع موسكو وإضعاف نفوذ إيران.¹⁰ من جهة أخرى يعتمد النظام أيضاً بشكل كبير على حلفائه الروس والإيرانيين في شمال شرق سوريا.

يظل مستقبل المنطقة الشمالية الشرقية في سوريا، والتي تحتل موقعاً استراتيجياً عند تقاطع ثلاثة بلدان، حجر عثرة في المفاوضات بين الأطراف الدولية والإقليمية الرامية لإيجاد حل سياسي شامل للنزاع. علاوة على ذلك، تم استبعاد أكراد حزب الاتحاد الديمقراطي من جميع محادثات السلام السورية (جنيف وأستانا وسوتشي) حتى يناير / كانون الثاني 2018. وقد أدانت موسكو وأنقرة وطهران ودمشق بشدة قرار واشنطن الأخير يوم 14 يناير / كانون الثاني 2018، والقاضي بتشكيل قوة حدودية قوامها 30,000 - مؤلفة بشكل أساسي من قوات قسد بعد إعادة هيكلتها - للسيطرة على حدود سوريا مع تركيا والعراق، مع التحضير لنشرها أيضاً على طول نهر الفرات¹¹. وقد ردت تركيا بتدخل عسكري جديد ضد الكانتون الكردي في عفرين في 20 ديسمبر / كانون الأول 2018، ولعلها ستسعى للاستيلاء على مدينة منبج (ربما بضوء أخضر من روسيا). من المرجح أن تقوم هذه المرحلة الجديدة من حروب الوكالة في سوريا بإعادة رسم الحدود الداخلية في الأراضي السابقة لتنظيم داعش.

9 تعلق هذا التفاهم الضمني بين الولايات المتحدة وروسيا بشكل رئيسي بمحافظة دير الزور، حيث قامت قوات النظام بدعم من سلاح الجو الروسي من جهة، وقوات قسد المدعومة من الولايات المتحدة من جهة أخرى، بإطلاق حملتين عسكريتين منفصلتين ضد داعش (في يوليو / حزيران وسبتمبر / أيلول 2017 على التوالي). أدى ذلك إلى تقسيم المحافظة إلى قسمين. كما جرى التفاهم حول الضفة الجنوبية لنهر الفرات شرقي مدينة الرقة.

10 إبراهيم حميدي، 10 خطوات أميركية للاعتراف الدبلوماسي «بإقليم شرق نهر الفرات، صحيفة الشرق الأوسط، 7 يناير / كانون الثاني 2018.

11 Anne Bernard, "U.S.-Backed Force Could Cement a Kurdish Enclave in Syria", New York Times, 16 January 2018, available at: <https://www.nytimes.com/2018/01/16/world/middleeast/syria-kurds-force.html?&moduleDetail=section-news>



حكم «الأراضي السورية»

إلى حد كبير، يعتبر الوضع الحالي شمال شرق سوريا من مخلفات تنازعات وترتيبات اللاعبين الخارجيين. حيث ما تزال معالم مشهد ما بعد داعش مقسمة في الوقت الحالي، مما يضاعف عملية تشطي الأراضي السورية المستمرة منذ بداية النزاع.¹² بحلول نهاية ديسمبر / كانون الأول 2017، تميزت هذه العملية بنشوء أربعة نماذج حوكمة.

في المنطقة المعروفة باسم درع الفرات، شمالي محافظة حلب، استحدثت السلطات التركية شكلاً من أشكال الحكم المباشر التابع لبلدية ووالي غازي عنتاب. وقد أنشأت الحكومة التركية مجالس محلية جديدة في هذه المنطقة، مستوحاة من النموذج المنشأ في مناطق سيطرة المعارضة السورية، مع دفع رواتب أعضاء هذا المجالس، وكذلك رواتب وحدات الشرطة التي دربتها، بالإضافة للمعلمين والعاملين الطبيين. كما استثمرت تركيا في إعادة إعمار أنواع معينة من البنى التحتية في مناطق مختلفة من شمال حلب، والتي تعاني تقليدياً من الفقر الشديد وتضررت بشدة أثناء النزاع (كما هو الحال في مدينة الباب). بيد أن السلطات التركية فضلت حلولاً قصيرة الأجل على بناء استراتيجية لبناء استقرار على المدى الطويل.¹³ وقد يكون سبب التلكؤ التركي في

12 جهاد يازجي، «انحياز سوريا: التأثيرات السياسية والاقتصادية» في حروب الداخل: الديناميات المحلية في سوريا وليبيا، تحرير لويجي نابون وآخرين، معهد الجامعة الأوروبية،

<http://cadmus.eui.eu/handle/1814/45764>, 2016

.H. Haid, Post-ISIS governance in Jarablus: A Turkish-led Strategy, Research Paper, Chatham House, September 2017

العمل على مشاريع واسعة النطاق في سوريا تواصل التهديدات الأمنية التي تمثلها القوات الكردية غربي وشرقي مناطق درع الفرات، وكذلك القوات الموالية للنظام في الجنوب، بغض النظر عن الضمانات غير المعلنة بعدم الاعتداء والتي حصلت عليها أنقرة من كل من الولايات المتحدة وروسيا.

أما أراضي تنظيم الدولة التي استولى عليها الجيش السوري بمساندة عدة ميليشيات محلية وأجنبية ودعم جوي روسي، فتتسم بكثافة سكانية منخفضة: سهول البادية السورية في محافظة حمص وجنوب شرق محافظة الرقة، وهي سهول قليلة السكان تاريخياً، إلى جانب الضفة اليمنى لنهر الفرات في محافظة دير الزور، والتي غادرتها نسبة كبيرة من السكان مع تقدم جيش النظام، والذي لا يواجه تحديات كبيرة في حوكمة هذه المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة في هذه المرحلة. وبالرغم من أن هدف النظام الرئيسي هو استعادة السيطرة على كامل الأراضي السورية، إلا أنه يقوم بتشجيع النازحين على العودة إلى المناطق التي استعادها. إنه بحاجة إلى استعادة صورته، وإظهار تمتعه بالشرعية وامتلاكه القوة البشرية الكافية لضمان الأمن المحلي. ولذلك بدأ بتعزيز «المصالحات المحلية» في بعض مناطق دير الزور، وذلك في أعقاب تطبيق نموذج مشابه في محافظتي ريف دمشق وحمص.¹⁴ لكن فيما يتجاوز ذلك، لا يبدو أن النظام يملك استراتيجية أخرى سوى محاولة استعادة أسلوب حكمه الذي كان قبل 2011 بالقوة.

أخيراً، تخضع المناطق التي حررتها قوات حماية الشعب لوضعين إداريين مختلفين. ففي المناطق ذات الأغلبية العربية، أنشئت مجالس محلية مؤخراً ضمن مجلس سوريا الديمقراطية، الجناح السياسي لقسد، في حين بقيت هياكل الحكم، التي أسسها حزب الاتحاد الديمقراطي صيف 2012 في مناطق الوجود الكردي، مدمجة في الإدارة الذاتية الكردية. وقد تطور نموذج الحوكمة الكردي في الواقع مع التقدم العسكري لقوات قسد خارج مناطق الأغلبية الكردية منذ عام 2015،¹⁵ فقد تأسس مجلس سوريا الديمقراطية في ديسمبر / كانون الأول 2015، ثم الفيدرالية الديمقراطية لشمال سوريا في مارس / آذار 2016¹⁶، في حين أنشئت مجالس مدنية في كل من المدن المحررة. وفي يوليو / تموز 2017، جرت إعادة رسم جزئية للحدود الداخلية لفيدرالية شمال سوريا في ثلاث أقاليم. فبعض المناطق التي تقطنها أغلبية عربية مع أقليات تركمانية وكردية وأرمنية، مثل إقليم تل أبيض، تم ضمها إلى فيدرالية شمال سوريا المستقل بحكم الأمر الواقع. وقد شهد ديسمبر / كانون الأول 2017 انتخابات محلية في جميع مناطق هذه الفيدرالية – وهي خطوة أخرى نحو إقناع المجتمعات المحلية والدولية بـ«المنطقة الفدرالية الكردية» كأمر واقع. ومع ذلك، فإن المناطق التي حررتها قوات قسد مؤخراً لم تدمج في الفيدرالية بعد. هذه المناطق، بما في ذلك الرقة والطبقة ومنبج وجميع مناطق دير الزور، هي ذات أغلبية سنية، وليست متاخمة للحدود التركية، وهي المناطق الرمادية – التي كانت معاقل تنظيم الدولة لمدة تقارب الثلاث سنوات – التي تنطوي على أكثر تحديات الحوكمة والمصالحة إلحاحاً.

14 أنيس فافيه وفادي عدلة، «اتفاقيات المصالحة المحلية في سوريا: سلام مجهض منذ البداية» (2017)، معهد الجامعة الأوروبية،

<http://cadmus.eui.eu/handle/1814/46864>.

15 بناء على أيديولوجيا حزب العمال الكردستاني وزعيمه أوجلان، يدعو المشروع الكردي إلى إنشاء «نموذج حكم قائم على اللامركزية والديمقراطية والعلمانية والتعددية الثقافية مقترح على سوريا بأكملها»، حسب تعبير هدية يوسف، الرئيسة المشاركة لمجلس فيدرالية شمال سوريا: <https://www.opendemocracy.net/ercan-ayboga/solution-for-syria-en-route-democrat-ic-federation-of-north-syria>، آذار 2017.

16 ديوس الدرويش، «السلطة المحليّة تحت ظل الإدارة الذاتيّة للديمقراطية في روج آفا» في حروب الداخل: الديناميات المحلية في سوريا وليبيا، تحرير لويجي نارون وآخرين، معهد الجامعة الأوروبية، 2016، <http://cadmus.eui.eu/handle/1814/45764> وأيضاً «العقد الاجتماعي للفيدرالية الديمقراطية لروج آفا»، متاح على <https://bit.ly/2vMHBjg>

تحديات الحوكمة والصراع على الشرعية: حالة الرقة

قبل أن تصبح عاصمة «الخلافة» التي أعلنها تنظيم الدولة، كانت الرقة أول مركز محافظة يسقط في يد قوات المعارضة في مارس / آذار 2013، حيث أصبحت المدينة تحت السيطرة العسكرية لكثائب الجيش السوري الحر وحركة أحرار الشام الإسلامية وجبهة النصرة. وعندما أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وهو سلف التنظيم الأكبر، عن توسعه نحو الغرب السوري في أبريل / نيسان 2013، وبنية ضم مقاتلي جبهة النصرة إلى صفوفه، استجاب معظم مسلحي الأخيرة المتواجدين في الرقة لدعوة قائد التنظيم أبو بكر البغدادي. لم تدم سيطرة الثوار على المدينة طويلاً، فمع يوليو / تموز 2013، كان التنظيم باسمه الجديد، الدولة الإسلامية في العراق والشام، قد خطف أو قتل الكثير من نشطاء ونافذي المدينة (حوالي 1,200 عملية خطف حتى يناير / كانون الثاني 2014). وخلال أقل من ستة أشهر، نجح في طرد جميع الكتائب المسلحة المناوئة له من المدينة، ابتداءً من كتائب الجيش الحر، ليعلن في النهاية سيطرته الكاملة على الرقة في يناير / كانون الثاني 2014.¹⁷ الحملة العسكرية الدولية لطرد التنظيم من معقله السوري الأكبر جرت بعد ذلك على خمس مراحل بين نوفمبر / تشرين الثاني 2016 وحتى أكتوبر / تشرين الأول 2017، وأسفرت عن تدمير 80% من أبنية المدينة ومقتل حوالي 1,800 من سكانها.

الصراع بين الأكراد والقوات الثورية من العرب

سادت روايتان متصارعتان حيال انتصار قسد المدعومة من التحالف الدولي في الرقة في أكتوبر / تشرين الأول 2017. فمن ناحية، قام النشطاء العرب المنحدرون من المنطقة ممن شاركوا بفعالية في الحراك الثوري – ومعظمهم يعيش الآن في المنفى – باعتبار قوات قسد في المدينة «احتلالاً جديداً» لمقاتلين أجنبي، كان أول ما فعلوه بعد دخول المدينة تثبيت صورة ضخمة للزعيم المسجون لحزب العمال الكردستاني في الساحة المركزية (والشديدة الرمزية) للمدينة.¹⁸ من ناحية أخرى أصرت القيادة الكردية على أن هدفها «توحيد مختلف المكونات الاجتماعية للمنطقة». وقد غدّى صراع هذه الروايات حلقات النزاع الدموية بين الكتائب العربية والكردية (في رأس العين منذ ديسمبر / كانون الأول 2013، والقتال في حلب عام 2015). وفيما عد ذلك، لدى سكان الرقة العاديين هواجس أخرى مبعثرة مثل العودة إلى منازلهم واستعادة دورة حياة اقتصادية آمنة وطبيعية.

لقد غامر التحالف الدولي في معركة الرقة باعتماده على قوات ذات قيادة كردية لتحرير أراضٍ تقطنها أغلبية عربية سنية. وقد دعت الولايات المتحدة باستمرار لدمج الوحدات ذات الأغلبية العربية ضمن صفوف قسد منذ إنشائها في أكتوبر / تشرين الأول 2015. ووفقاً لوزارة الدفاع الأميركية، فقد زاد عدد المقاتلين العرب

17 تأسست أول نواة لداعش في الرقة في مايو / أيار 2013 بدعم من أبو لقمان الرقاوي، الذي كان قد أطلق سراحه من سجن صيدنايا إثر عفو الرئيس الأسد في صيف 2011. وربما سبق أن درته المخابرات السورية. انظر: م. الحسون، «الرقة والثورة»، مسودة، 2017. وحول الروابط بين الدولة الإسلامية في العراق وجبهة النصرة انظر: C. Lister, The Syrian Jihad, Hurst, London, 2015.

18 مقابلات الكاتبة مع نشطاء سوريين مقيمين في اسطنبول في نوفمبر / تشرين الثاني 2017. انظر أيضاً:

Y. al-Haj Saleh, A Wary Return to Raqqa, 13 November 2017, <http://www.yassinhs.com/2017/11/13/a-wary-return-to-raqqa/>.

المنضمين إلى قسد تدريجياً ليشكل في مارس / آذار 2017 حوالي 60% من إجمالي المقاتلين،¹⁹ معظمهم ينحدر من تجمعات عشائرية في شمال سوريا. ومع ذلك، فقد ظل المقاتلون العرب تحت قيادة مباشرة من وحدات حماية الشعب. خلال المرحلة الأخيرة من عملية تحرير الرقة (يونيو / حزيران - أكتوبر / تشرين الأول 2017)، انضمت إلى المعركة قوات العشائر العربية من الريف الشمالي لمحافظة الرقة، وبدرجة أقل من الريف الغربي، مع استبعاد معظم وحدات الجيش الحر.²⁰ وفي الرقة وغيرها، انضم العديد من الشباب العرب إلى قسد خوفاً من الاشتباه بارتباطهم مع تنظيم الدولة وتعرضهم للاضطهاد من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي.²¹ بالإضافة إلى ذلك، يوضح ارتفاع منسوب الوحدات غير الكردية في مختلف مراحل العملية العسكرية حجم التوترات الداخلية وتضارب المصالح ضمن قسد،²² حيث يعود تماسك هذا الائتلاف العسكري بشكل أساسي إلى سياسة الولايات المتحدة، ما يعني احتمال تعرضه للاختيار مع مشاركة الحملة العسكرية على نهايتها.

في نيسان 2017، أنشأ مجلس سوريا الديمقراطية، الجناح السياسي لقسد، مجلس الرقة المدني لإدارة مناطق المحافظة الخاضعة لسيطرة قسد العسكرية. إلا أن هذا الكيان المدني المدعوم من الولايات المتحدة، والذي يرأسه رئيسان مشتركان (عربي وكرد) رفضه على الفور مجلس محافظة الرقة العامل من مدينة أورفة التركية، وهو هيكل الحكم المحلي المعترف به من قبل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، هيئة المعارضة الرئيسية.²³ ويبدو أن منشأ هذه الازدواجية الكيانية في حوكمة محافظة الرقة المحررة حديثاً يعود للخلافات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا. فبينما أحجمت الإدارة الأميركية وشريكها الكردي في البداية عن إشراك ممثلين مدنيين مقيمين خارج سوريا ضمن مجلس الرقة المدني، قامت تركيا بإحباط الجهود الأميركية للتوفيق بين المجلسين في أواخر سبتمبر / أيلول 2017.²⁴

يثير هذا الصراع على الشرعية القضية الأكبر المتمثلة بعودة النازحين واللاجئين، وهم الجزء الأكبر من الرقاويين، والذين لا يبدو أن لهم قولاً في المداولات المتعلقة بمستقبل محافظتهم.²⁵ على رأس هؤلاء نشطاء وناقدون في المدينة كانوا قد بادروا لإشعال الفتيل الثوري في المدينة، ثم أعادوا تنظيم أنفسهم عسكرياً وسياسياً في المناطق التي فروا إليها بعد استيلاء داعش على المدينة عام 2013. وقد جرت مناظرات ضمن هذه المجموعة، المتفرقة الآن غالباً بين تركيا وأوروبا، حول جدوى العودة إلى سوريا، إلا أن الأغلبية ترفض الخضوع لقوانين حكام المدينة الجدد، حيث يهتمونهم بالامتناع عن إعطاء مشاريع المعارضة أي قدر من الشرعية أو الاعتراف، بالإضافة إلى الاتهام بالتعاون مع قوات النظام في عدة مناسبات. بالإضافة إلى ذلك، يعترف بعض هؤلاء

19 <https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript-View/Article/1099469/departement-of-defense-press-briefing-by-gen-townsend-via-teleconference-from-ba>

وفقاً لنفس المصادر، كان هناك 5,000 عربي من أصل 30,000 مقاتل عند إنشاء الائتلاف في أكتوبر / تشرين الأول 2015، و 13,000 عربي من أصل 45,000 بحلول ديسمبر / كانون الأول 2016.
20 على عكس منبج ودير الزور، لم يتم إنشاء «مجلس عسكري» للرقة. بل تم إقصاء أشهر ألوية الجيش الحر في الرقة (جبهة ثوار الرقة) خلال معركة تحرير المدينة، في حين تم تجنيد جماعات مسلحة أخرى مثل لواء ثوار تل أبيض ولواء أسود الفرات ولواء التحرير ولواء الأحرار ولواء صفور الرقة (والأخير فصيل مقرب من النظام) إلى جانب وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة.

21 مقابلات الكاتبة مع ناشط عربي من تل أبيض. انظر شهادات أخرى في عين المدينة، «تل أبيض.. عرب وكرد وتركمان وسريان وأرمن وإدارة ذاتية»، 18 مايو / أيار 2018، متاح على <https://bit.ly/2qXkEVO>

22 «تحالف العشائر وقسد: هل يفرق النزاع على النفوذ والإيديولوجيا ما جمعه المصالح؟»، 27 أكتوبر / الأول 2017، <http://www.rok-online.com/?p=8383>
23 يدعي مجلس محافظة الرقة أنه خليفة المجلس المحلي الذي بادر لإدارة الرقة عام 2013 بعد استيلاء قوات الجيش الحر والجماعات الإسلامية المسلحة على المدينة وطرد قوات النظام السوري. إلا أنه جرى تقويض هذه الهبة نتيجة النزاعات الداخلية داخل المعارضة السورية.

24 في إطار مبادرة الولايات المتحدة، تمت أيضاً دعوة أعضاء مجلس محافظة الرقة ونشطاء المجتمع المدني إلى روما لمقابلة ممثلي حكوميين للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلا أن الأخيرين رفضوا الحضور بعد ضغوط تركية. مقابلة الكاتبة مع ناشط سوري من الرقة كان يعمل سابقاً في منظمة أميركية.

25 في منتصف أكتوبر / تشرين الأول 2017، كان قد بقي أقل من واحد بالمئة من سكان الرقة البالغ عددهم قبل اندلاع الحرب في المدينة 300,000، حسب بعض التقديرات.

النشطاء بفقدانهم جميع شبكاتهم المحلية على الأرض. إن انتصار قسد العسكري على داعش، وما تبعه من فرض إدارة مدنية جديدة في الرقة، مثل أيضاً هزيمة لقوى المعارضة، وهو المآل الذي يفتح باب المواجهة بين الأكراد والنظام.

نحو مواجهة بين الأكراد والنظام؟

كانت إلهام أحمد، الرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية، تؤكد حتى نهاية أكتوبر / تشرين الأول 2017 على استعداد معسكرها لـ«التفاوض مع النظام» من أجل التوصل إلى حل فيدرالي في سوريا، طارحة إمكانية التوصل إلى اتفاق مؤقت بين الطرفين. لكن بعد سقوط الرقة مباشرة، زادت حدة التهديدات الكلامية لعدد من مسؤولي النظام حيال المشروع الكردي، وذهبوا إلى حد مقارنة حزب الاتحاد الديمقراطي بداعش، معلنين أنهم «سيطردون قسد والأميركيين من الرقة». رداً على ذلك، أعلن رئيس اللجنة السياسية في مجلس سوريا الديمقراطية أن «لا مكان للنظام في الرقة» وأن دخوله «خط أحمر».²⁶ من المبكر القول إن الطرفين وصلاً إلى طريق مسدود، خاصة أن المعركة الجارية في منطقة عفرين قد تعيد ترتيب الأوراق. كما أن مستقبل العلاقات بينهما متوقف بشدة على مواقف داعميهما الدوليين. في غضون ذلك، تبقى قدرة كل من الطرفين على فرض سيطرة سياسية واجتماعية على المجتمعات المحلية مسألة أساسية، خاصة بالنسبة للقادة الأكراد الذين يتمتعون بسيطرة عسكرية على معظم محافظة الرقة. فقد يراهن النظام، الموجود فقط في الجزء الجنوبي الشرقي من المحافظة والصحراوي بمعظمه، على فشل نموذج الحكم الذي تروج له قسد في الرقة، ما سيمكنه من إعادة فرض سلطته هناك عبر استمالة شيوخ العشائر وغيرهم من الوسطاء المحليين.

يرى العديد من المحللين في مشاركة السكان العرب السنة في إدارة المناطق المحررة من داعش شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.²⁷ والواقع أن أولى القرارات التي أصدرتها الكيانات المدنية والعسكرية لحكام الرقة الجدد، والتي كانت موضوع تغطية إعلامية مكثفة، تشير إلى وجود رغبة بالتخفيف من مخاطر التوترات العرقية ومن تبعات تهميش السكان العرب السنة. كما يسعى حزب الاتحاد الديمقراطي إلى توطيد سلطته وإضفاء الشرعية على وجوده عبر تدعيم ركيزتين أساسيتين: توفير الأمن والخدمات العامة، وادعاء تمثيل الفاعلين المحليين بشكل حقيقي في الكيانات المدنية المنشأة حديثاً. وقد قام الحزب بذلك في أمكنة أخرى،²⁸ إلا أنه بذل جهداً خاصاً في الرقة ليتكيف مع التركيبة السكانية المحلية. ويجري تقديم مجلس الرقة المدني في وسائل الإعلام القريبة من قسد على أنه قلب هذه الاستراتيجية، حيث يتكون من رئيسين وثلاثة نواب (تركمان وعربي وكردي) و41 لجنة فنية تغطي جميع مجالات الحكومة.

<https://www.kobanikurd.com/archives/72630> 26

انظر مثلاً: 27

H. Haid, *Local Participation is Important to Post-ISIS Governance in Raqqa*, <https://www.newsdeeply.com/syria/community/2017/05/16/local-participation-is-important-to-post-isis-governance-in-raqqa>; M. Yacoubian, *Governance Challenges in Raqqa after the Islamic State*, Special Report, United States Institute of Peace, October 2017, <https://www.usip.org/publications/2017/10/governance-challenges-raqqa-after-islamic-state>.

R. Khalaf, *Governing Rojava. Layers of Legitimacy in Syria*, Chatham House, December 2016 28

<https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/publications/research/2016-12-08-governing-rojava-khalaf.pdf>

قبل أيام قليلة من الإعلان الرسمي عن تحرير الرقة، أعلن رئيس لجنة العلاقات العامة في المجلس عمر علوش - وهو أيضاً صاحب فكرة مشروع الحكم المشترك بين العرب والكرد - عن الأولويات الرئيسية لخطة الاستجابة السريعة لتحقيق الاستقرار في الرقة. وقد صرح أنه ينبغي أن يوكل أمن وسلامة سكان الرقة إلى قوة شرطة محلية تشكلت حديثاً تحت مسمى قوى الأمن الداخلي، والتي يشرف عليها مجلس الرقة المدني. وقد بدأت الولايات المتحدة بتدريب قوة الشرطة هذه منذ مايو / أيار 2017 (بهدف تدريب 3,000 شاب مبدئياً) لضمان الأمن والاستقرار في المناطق المحررة في محافظة الرقة. انتشرت قوى الأمن الداخلي بشكل أساسي في أبرز مدن المحافظة، في حين بقي وجودها في مدينة الرقة نفسها محدوداً حتى يناير / كانون الثاني 2018، حيث بقيت الأولوية هناك إزالة الألغام. وما تزال العلاقة غير واضحة بين قوى الأمن الداخلي والأسايش - أي قوات الأمن التي أنشأها حزب الاتحاد الديمقراطي سابقاً لتأمين المناطق الكردية. إلى جانب الأمن، يسلط مجلس الرقة المدني الضوء على جهود لجانه المتنوعة، لا سيما لجنة إعادة إعمار الرقة ولجنة الخدمات، من أجل توفير الخدمات الأساسية للسكان: تنظيف الشوارع، وتنفيذ أعمال صيانة البنية التحتية للمياه والكهرباء، وتوزيع الوقود والغاز، وفتح المدارس والمراكز الصحية، وإصلاح المخابز.²⁹ ومع ذلك تتركز هذه الخدمات منذ نهاية ديسمبر / كانون الأول 2017 في حي واحد فقط شمالي المدينة، وهو يعتبر أول منطقة تحررت وعاد إليها نازحون بالفعل.³⁰ عموماً، تتطلب إعادة الإعمار قدراً كبيراً من الجهود والموارد، نظراً لحجم الدمار في المدينة.

كذلك يؤكد المسؤولون الأكراد على تمثيل العرب، والذين يشكلون أغلبية أعضاء مجلس الرقة المدني، كما يشيرون إلى «العملية الديمقراطية» القائمة: الانتخابات التي تجري من أدنى المستويات الإدارية («بلديات الشعب») إلى المجلس. وعلاوة على ذلك، تم تحديد ولاية لجان الأخير خلال اجتماعه الثاني في 10 يناير / كانون الثاني 2018.³¹ وتراهن القيادة الكردية منذ مرحلة مبكرة جداً، بتشجيع من الولايات المتحدة على الأرجح، على شيوخ العشائر الذين تستقطبهم لتأمين المناطق، حيث جرى تمثيل العشائر العربية جيداً في الهيئات المدنية التي أنشأتها قسد، إلى جانب العديد من «التكنوقراط». وقد تم تعبئة شيوخ العشائر في مبادرات المصالحة بهدف إعادة دمج المتعاطفين السابقين مع داعش ضمن المجتمع المحلي، أو تسوية النزاعات المتعلقة بحقوق الملكية والعادات الاجتماعية. لكن لا يمكن اعتبار شيوخ العشائر ممثلين عن مجتمعاتهم العربية المحلية، والأهم أنه لا يمكن اعتبارهم شركاء موثوقين دائمين. ففي السنوات الأخيرة، قام شيوخ من نفس القبيلة أو العشيرة بإعلان ولاءات متناقضة ومتقبلة للغاية، مسلمين أنفسهم لـ«قانون الأقوى» (النظام، ثم المعارضة، ثم داعش) بهدف حماية مصالحهم الشخصية المباشرة.³² في الوقت ذاته، قلما تعتمد القيادة الكردية على أعضاء المهن الحرة والموظفين الحكوميين الذين كانوا يشكلون 40% من سكان الرقة قبل عام 2011، فأغلبية هؤلاء إما إلى جانب النظام وما زالوا نازحين في محافظتي حماه ودمشق، أو إلى جانب المعارضة وأصبحوا لاجئين ومقيمين بمعظمهم في تركيا.

29 انظر صفحة مجلس الرقة المدني على فيسبوك: <https://www.facebook.com/Majlisraqqaalmandani/>, <https://www.kobanikurd.com/archives/72454>

30 لا توجد إحصائيات دقيقة لعدد العائدين إلى مدينة الرقة. في منتصف يناير / كانون الثاني 2018، قال مجلس الرقة المدني إن ما يبلغ 125,000 عادوا إلى المدينة منذ أكتوبر / تشرين الأول 2017، في حين سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من المنظمات نصف هذا الرقم فقط.

31 <http://cc-raqqa.com/archives/625>

32 تم تأسيس ما لا يقل عن ثلاثة «جيش عشائر» في محافظة الرقة: واحد تابع للجيش الحر عام 2015، وقوات العشائر ضمن قوات سوريا الديمقراطية، وجيش العشائر العامل مع جيش الأسد ويتزعمه تركي البوحمدي.

بعيداً عن الخطابات والمؤسسات الرسمية، لا بد من أخذ الطابع الديمقراطي لعملية التمثيل بنسبية، فهي تجري في سياق يهيمن عليه السلاح والمنطق العسكري إلى حد بعيد، ويغيب عنه المراقبون المحايدون. لم يتم بعد البت في مسألة دمج مدينة الرقة في فيدرالية شمال سوريا من عدمها، حيث تؤكد قسد أن الاندماج «سيكون قرار السكان المحليين». لكن من المشكوك فيه أن تترك القيادة الكردية قرار استراتيجياً وسياسياً كهذا لمجتمعات الرقة. علاوة على ذلك، قد لا يكون السؤال الرئيسي هو مدى اندماج ومشاركة العرب المحليين في المؤسسات المدنية، بل ما إذا كان حزب الاتحاد الديمقراطي يحتفظ بكامل السلطة لنفسه أم يمنح بعض الحكم الذاتي للفاعلين المحليين. ففي الواقع، لا يملك مجلس الرقة سوى القليل من السلطة على الكوادر العسكرية والسياسية لحزب الاتحاد الديمقراطي، كما يعمل رئيس المجلس تحت إشراف تنفيذي ومستشاري حزب العمال الكردستاني. ومن جهة أخرى يعتمد المجلس في مصادر تمويله بشكل كبير على شبكات حزبي الاتحاد الديمقراطي والعمال الكردستاني (فيما تتحكم وحدات حماية الشعب بشبكات الشتات والموارد الطبيعية). بناء على ذلك، يبدو أن أبرز عمليات صنع القرار متركزة في أيدي مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني، والذين تتوفر لديهم أيضاً العلاقات اللازمة مع الهيئات العسكرية والأمنية الكردية.

علاوة على ذلك، ليس مجلس الرقة المدني المتلقي الرئيسي للمعونات الأميركية، والتي كانت في البداية تميل إلى البرامج المستقلة ذاتياً بعض الشيء أو المنظمات المدنية المحلية الصغيرة (كما هو تفضيل الوكالات الأميركية في سائر مناطق سيطرة المعارضة مثل برامج الشرطة والدفاع المدني).³³ وقد انتقد مسؤولو المجلس باستمرار ضعف الالتزام المالي من جانب داعميهم الأجانب، مؤكدين على عدم إمكانية إدارة محافظة الرقة دون الموارد المتأتية من سيطرة قسد على الثروات الطبيعية في محافظة دير الزور. إن غياب التمويل الدولي المباشر للكيانات المدنية قد يعيق استقلالها عن شبكات تمويل حزب العمال الكردستاني. كما يشكل نقص الموارد والكفاءات البشرية عقبة أخرى قد تعوق قدرة قسد، تحت قيادة الاتحاد الديمقراطي، من إدارة المناطق المستعادة من تنظيم داعش.

أخيراً، لا يبدو أن المشروع الكردي مدعوم فعلياً من قبل السكان العرب، حتى أولئك المشاركين في الهيئات المدنية. فالتجارب السابقة في مدينتي تل أبيب والحسكة تثير بالفعل مخاوف بشأن مستقبل مدينة الرقة. وفي الواقع، أظهرت الإدارة «الديمقراطية» الكردية بعض أوجه التشابه مع ممارسات النظام السوري، خاصة في المدن التي عانى فيها الأكراد سابقاً من انتهاكات الجماعات العربية، مثل تل أبيب:³⁴ حيث تتهم وحدات حماية الشعب بانتهاكات حقوق الإنسان، وبتقييد حرية تعبير كل من المعارضين الأكراد والنشطاء العرب، وبالتهجير القسري، وبالتجنيد الإجباري.³⁵ إلا أن الأهم من ذلك كله هو النموذج الاجتماعي والثقافي الذي يقدمه الأكراد، والذي قد يكون له تأثير سلبي على المجتمعات المحلية من العرب السنة، ولا سيما قضايا التعليم (المناهج واللغة) والأحوال الشخصية: فأحكام الميراث والمساواة بين الجنسين وحظر تعدد الزوجات (وجميعها مركزية في أعرف المجتمعات الريفية العربية) كلها تمثل قضايا حساسة.

33 فريق الاستجابة السوري للمساعدة الانتقالية (ستارت START) هو برنامج الاستقرار الذي تعتمده وزارة الخارجية الأميركية في الرقة ومقره في أنقرة. وقد قدم المعونة لاستعادة الخدمات بشكل رئيسي من خلال فريق التدخل المبكر.

34 حول النزاع في تل أبيب، انظر: عين المدينة، «تل أبيب.. عرب وكرد وتركممان وسريان وأرمن وإدارة ذاتية»، 81 مايو / أيار 2018 <https://bit.ly/2qXkEVO>. وكذلك: Amnesty.

International, Syria: Forced Displacement and demolitions in Northern Syria, 13 October 2015

[/https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/2503/2015/en](https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/2503/2015/en)

A. Al-Jabassini (2017) Civil Resistance to Military Conscription in Kurdish Areas of Northern Syria: The Untold Story, Journal of Peacebuilding & Development, 12:3, 104-110, DOI: 10.1080/15423166.2017.1371064 35

بالإضافة إلى هذه التحديات الداخلية، يركز المسؤولون الأكراد اهتمامهم على التحديات الأمنية الخارجية. فيحذرون من مخاطر زعزعة الاستقرار عبر تجنيد أجهزة الاستخبارات التركية أو السورية لبعض شبوخ العشائر، والاعتداءات التي استهدفت شخصيات عربية عامة انضمت إلى قسد، أو حتى الهجمات الإرهابية.³⁶ هذه التحديات حقيقية بالتأكيد، وقد شهدت العديد من المناطق التي تسيطر عليها قسد مؤخراً أعمالاً إجرامية وإرهابية على يد جناة مجهولين.³⁷ إلا أن هذا التركيز على التحديات الخارجية يبدو أيضاً مبرراً لإبقاء السطوة الأمنية المشددة على السكان.

خلف رغبة السلطات الكردية في نيل الشرعية في الرقة، يبدو أن الهدف الرئيسي هو تسجيل النقاط للحصول على ثقل سياسي كافٍ للتأثير على مستقبل البلد، بما يؤدي على الأقل إلى تنفيذ مشروعهم الفيدرالي. بالنسبة للنظام، ليست الحرب ضد داعش سوى حلقة واحدة في معركة أطول للقضاء على أي شكل من أشكال التمرد ولاستعادة السيطرة على كامل الأراضي السورية. من المرجح أن هذه الاستراتيجيات المتعارضة في الرقة ستعيد إنتاج نموذج «المدينة المهملة»؛ حيث تعاني المجتمعات المحلية من تاريخ طويل من التهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تجتمع رؤية كل نظام الأسد وحزب الاتحاد الديمقراطي على غياب الرغبة في استيعاب الهوية العربية السنية، ولا سيما بعد تحولها وتطرفها خلال سنوات النزاع.

ما هو مستقبل داعش والجماعات الجهادية الأخرى في سوريا؟

فقدت داعش تقريباً كل أراضيها، وتضررت هيكلتها بعد مقتل العديد من قياداتها، إلا أنها لم تنهزم بعد، سواء على المستوى العسكري أو – ولعل هذا أهم – على مستوى الجذور السياسية التي جعلت من صعودها أمراً ممكناً. لم ينل التنظيم أي دعم شعبي كبير من السوريين العرب السنة، إلا أنهم في الوقت نفسه لم يعتبروه عدوهم الرئيسي.

اللعبة لم تنتهِ بعد

من الناحية العسكرية، من غير المرجح أن يستعيد التنظيم قريباً القوة التي اكتسبها بين عامي 2014 و2016. فقد شكل فقدانه شبه الكامل لأراضيه ضربة قوية لاستراتيجيته، ناهيك عن مقتل معظم قياداته الكبار (ومعظمهم من المقاتلين الأجانب) في غارات جوية، بينما جرى اعتقال آخرين على يد قسد والنظام، ولقي الآلاف من مقاتليه المحليين مصرعهم خلال الحملة العسكرية الطويلة، وسلّم مئات آخرون أنفسهم إلى قسد، خاصة في النصف الثاني من عام 2017. كما قام كل من قسد والنظام بمفاوضة بقايا المقاتلين الذين كانوا يسيطرون على أهم المعاقل المدنية الرئيسية في الرقة والبلدات الأخرى في محافظة دير الزور، بما يسمح لهم بالفرار مع عائلاتهم من الرقة نحو المناطق الصحراوية شرقي دير الزور، ومن دير الزور إلى العراق.³⁸ كما تشتت مئات العناصر الآخرين بين النازحين الفارين نحو مناطق سيطرة قسد أو المعارضة، أو نحو تركيا، رغم اعتقال بعض هؤلاء بعد ذلك.

http://www.geo-strategic.com/2018/01/blog-post_30.html 36

على سبيل المثال، تعرض رئيس لجنة إعادة إعمار الرقة إبراهيم الحسن لمحاولة اغتيال في يناير / كانون الثاني 2018: <http://artafm.com/news/8822> 37

Q. Sommerville and R. Dalati, Raqqa's Dirty Secret, November 2017 38

http://www.bbc.co.uk/news/resources/ids-sh/raqqas_dirty_secret

على الرغم من إضعافه، ما تزال داعش تشكل تهديدات عسكرية وأمنية. فالتنظيم ما زال يجارح للاحتفاظ بجيوبه المتبقية في دير الزور، وما زال يسيطر على جيوب صغيرة في جنوب العاصمة دمشق وفي الصحراء المحيطة بالسخنة في ريف حمص الشرقي. كما أنه عاود الظهور في ريف حماه الشمالي-الشرقي وريف إدلب الجنوبي منذ أكتوبر / تشرين الأول 2017، بعد حشده مئات التعزيزات من المناطق التي يسيطر عليها النظام في الصحراء السورية. مع مرور الوقت، قد يشكل الناجون من التنظيم خلايا نائمة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وقد يعودون في نهاية المطاف إلى نموذج تنظيم القاعدة: إنشاء شبكات من الخلايا السرية في جميع أنحاء سوريا والبلدان المجاورة، تكون قادرة على إبقاء الاضطراب الأمني من خلال تنفيذ الهجمات الإرهابية. كما أنه لا يمكن فصل مستقبل التنظيم في سوريا عن مساره في العراق، منشأه الأصلي،³⁹ وفي العراق، ليست هذه أول هزيمة يتعرض لها التنظيم: فبين عامي 2007 و2013، نجحت هيكلته من القمع والسجن والنفي وحافظت على وجودها السري.

علاوة على ذلك، لم تكن هناك آليات شفافة للعدالة الانتقالية من شأنها إتاحة المجال لمحاكمة الأفراد المحليين الذين ارتبطوا بالتنظيم محاكمات عادلة. ولا شك أن هذه القضية معقدة: فهل ينبغي على المرء أن يحكم على أولئك الذين بايعوا التنظيم (ممن لم تشملهم أي قائمة معروفة)، أم فقط الذين شاركوا في القتال (والذين يقدر عددهم بحوالي 4,000 أو 5,000 على الأكثر)؟ يبدو أنه لم يتم طرح السؤال حتى في المناطق التي استعادها النظام، والذي لا يميز بين المدنيين والمقاتلين. أما في مناطق سيطرة قسد، فقد تم الإفراج عن مئات المعتقلين السوريين المتهمين بالتعاون مع التنظيم، أو الذين بايعوه، عبر وساطة شيوخ العشائر. ولعله جرى استيعابهم من جديد ضمن الحياة المحلية، والاستئثار ببعضهم ضمن أجهزة الأمن والمخابرات الكردية. غير أنه من غير الواضح ما إذا كانت «إجراءات المصالحة» تلك مدفوعة بحاجة القوات الكردية لمنع التوترات مع وفيما بين العشائر، أم أنها استجابة حقاً لمنطق العدالة الصرف. فقد يؤدي غياب إجراءات العدالة الانتقالية في المستقبل إلى صراعات داخل العشائر وفيما بينها، ولا سيما مع تفكك إجراءات المصالحة القبلية التقليدية.⁴⁰

الحاجة إلى معالجة المظالم

أخيراً، من المرجح أن يبقى داعش وغيره من المجموعات الجهادية على قيد الحياة ما دامت المظالم العربية السنية في سوريا قائمة. إن قابلية جزء من الشعب السوري للتأثر برسالة الجماعات الجهادية، وبصورة أساسية رسالة التنظيم، لم تكن متعلقة بالأسس الإيديولوجية والدينية بقدر ارتكازها على الجذور السياسية والاجتماعية. بالتأكيد يصعب تقدير حجم الدوافع ومدى الامتثال، لكن أغلب الذين بايعوا التنظيم كانوا أساساً مدفوعين بالانتهازية والمصالح الذاتية الأنانية (الخضوع لقانون الأقوى، حماية الذات، الطريقة الوحيدة لمواصلة الحرب على النظام). لم تكن المعتقدات السلفية منتشرة في سوريا قبل الثورة، فيما النزعات الجهادية كانت شبه معدومة،

L. Al Rachid, « L'Irak après l'État islamique: une victoire qui change tout? », Notes de l'Ifri, Ifri, juillet 2017. T. Gade, The Mosul Campaign: Winning the War, Losing the Peace?, Policy Brief, EUI, July 2017, http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/47088/PolicyBrief_2017_14_MED.pdf 39

K. Kaddour and K. Mazur, Eastern Expectations: The Changing Dynamics in Syria's Tribal regions, Carnegie, February 28, 2017, <http://carnegie-mec.org/2017/02/28/eastern-expectations-changing-dynamics-in-syria-s-tribal-regions-pub-68008> 40

رغم اكتسابها بعض الشعبية إبان الغزو الأميركي للعراق عام 2003. ففي مدينة الرقة على سبيل المثال، هيمنت طقوس الإسلام الشعبي المتمثلة بالاتجاه الصوفي تاريخياً، فيما ظهرت الأفكار السلفية (السلفية العلمية، أي غير الجهادية) في المدينة مع تسعينيات القرن الماضي، بالتزامن مع شيوع الالتزام الديني وافتتاح معاهد تحفيظ القرآن برعاية النظام الحاكم. ومع ذلك، بقيت الأفكار السلفية ذات جمهور محدود (أقل من مائة شاب من مدينة الرقة، ذهب منهم بضع عشرات للقتال في العراق عام 2003 ثم عادوا وسجنهم النظام السوري).⁴¹ لا يعني ذلك أن المجتمعات المحلية كانت محصنة ضد الدعاية وغسيل الدماغ الداعشي، والذي ربما كان له تأثير ملحوظ، ولا سيما بين الأطفال والشباب، وأسفر عن انضمام بعض الأفراد إلى التنظيم مدفوعين بالمعتقدات الجهادية. إلا أن العنف الممحي والممارسات القمعية التي قام بها التنظيم ضد السكان المحليين تعتبر اليوم مقبولة بالنسبة للجميع في شرق سوريا.

ما تزال مشكلة العثور على بديل ذي مصداقية للتعاطي مع مشاعر الهزيمة والعزلة المنتشرة بين المجتمعات العربية السنية في سوريا، والتي من شأنها، ما لم تتم معالجتها، أن تولد أيديولوجيات جهادية وأشكالاً جديدة من التطرف في المستقبل. بحسب أحد سكان دير الزور: «نحن مخيرون اليوم بين أن نكون مرتزقة انتهازيين لواحدة من القوات العسكرية المسيطرة، أو النفور من المشروع الكردي، أو أكثر من ذلك النفور من ممارسات النظام القمعية». على كل حال، لا المؤسسات الدينية ولا القوى السياسية للمعارضة المفتتة يمكنها اليوم تقديم رؤية ومشروع لهذه المجتمعات العربية السنية، والتي تميل هوياتها أيضاً نحو طابع شديد المناطقية. بالنسبة لشيوخ العشائر، من غير المحتمل أن يتكمنوا من لعب دور إيجابي في إعادة بناء نظام سياسي على المستوى المحلي. فولاءات شيوخ العشائر توزعت بين القوات العسكرية المسيطرة المتعاقبة (النظام والمعارضة وداعش وقسد). وأهم من ذلك أن المجتمعات المحلية لم تتبع دوماً مواقف شيوخ العشائر.

لا شيء يمكنه منع استمرار الرسائل الجهادية من الانتعاش مجدداً في الداخل السوري ما لم تتم معالجة الأسباب الجذرية لمظالم جزء كبير من المجتمع السني. هذه المظالم، التي كانت في صميم مظاهرات عام 2011، نشأت جراء سياسة التهميش والحرمان والقمع التي اتبعتها النظام، ولا سيما في المناطق الشمالية الشرقية من سوريا، وقد تعمق كل ذلك بعد سبع سنوات من النزاع، والتي عانى فيها هؤلاء السكان من المزيد من التهميش والتجريد من الإنسانية. إن استعادة سلطة الدولة المركزية، أساساً عبر وسائل عسكرية، قد يمهد الطريق في نهاية المطاف لإحياء تطرف أكثر عنفاً بكثير في الجيل القادم.

41 لعب ثلاثة من شيوخ الرقة دوراً في نشر السلفية. وقد تعرض الشيخ سالم الحلو للاضطهاد من قبل أمني تنظيم داعش، في حين جرى اعتقال الشيخ العساف وقد يكون مات تحت التعذيب في سجون التنظيم. لعل في مصيرهم إشارة واضحة على أن التعاليم السلفية وأيديولوجيا داعش ليسا على وفاق. عين المدينة، 3 مايو / أيار 2017، «الرقة وتحولاتها.. مجتمعاً وسياسة وإدارة آتية»، <https://bit.ly/2AIK-7LD>.

خاتمة

أعدت المعركة ضد داعش تشكيل الخريطة السياسية لشمال شرق سوريا بشكل مؤقت، وفي حين كان من المفترض أن تكون هزيمة التنظيم فرصة لمناقشة انسحاب جميع القوى الأجنبية من البلاد، اشتغلت بدلاً من ذلك نزاعات الوكالة مجدداً بين أهم الأطراف الإقليمية والدولية. ما تزال المخاوف الأمنية طاغية على حوكمة مناطق التنظيم السابقة، الأمر الذي يعزز من هيمنة الجهات الفاعلة العسكرية والأمنية ولا يترك مساحة كافية للمجتمعات المدنية المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، اعتبر كل من حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري في معركتهما ضد التنظيم وسيلة لاستعادة الشرعية على الساحة الدولية، بدلاً من توجيه الجهود لتلبية احتياجات السكان المحليين. تبقى شرعية كل من هاتين الجهتين ضعيفة ضمن المجتمعات المحلية من العرب السنة في شمال شرق سوريا. وكما أوضحت هذه الورقة من خلال حالة الرقة، أقامت القيادة الكردية نموذجاً لتقاسم السلطة يسمح بإشراك بعض شيوخ العشائر العربية في الكيانات الإدارية المدنية المنشأة حديثاً، إلا أن هذا النموذج ما يزال يستثني الكثير من المجموعات السكانية، بما في ذلك النازحين واللاجئين. كما أن عملية صنع القرار ما تزال متركزة في الهيئات السياسية والعسكرية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي، والذي فرض نفسه على أنه الحزب السياسي الكردي أكثر حضوراً في سوريا بعد القضاء على معارضييه السياسيين. وقد برز الحزب كقوة رئيسية في بعض المناطق ذات الأغلبية العربية نتيجة الدعم العسكري الأميركي، ما يجعله معتمداً على هذا الدعم، بالإضافة إلى دعم مصالح وشبكات حزب العمال الكردستاني.

ومن جهة أخرى، لم يُبد الحكام الجدد في مناطق داعش المحررة اهتماماً يُذكر بالمظالم الكبرى للمجتمعات العربية السنية، والتي تعود إلى تاريخ طويل من التهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وقد تكون هذه المظالم قد تفاقمت بعد القمع العنيف الذي واجهته هذه المجتمعات على يد كل من النظام السوري وتنظيم داعش. كما أن الحكام الجدد لم يتصدوا لقضية المصالحة المركزية ضمن المجتمعات المحلية، والتي أصبحت الآن منقسمة بعمق نتيجة تضارب الولاءات السياسية منذ عام 2011 وتعاقب موجات النزوح طوال فترة النزاع. وفي المرات التي طرحت فيها مسألة المصالحة، جرى تحديدها بشكل عام بحسب الظروف والآليات المفروضة من قبل القوة العسكرية المهيمنة في هذه المنطقة أو تلك.

بناءً على ذلك، على الاستراتيجية السياسية الرامية لإرساء الاستقرار في أراضي المحررة حديثاً في سوريا، ولمنع عودة أشكال متطرفة من الحالة الجهادية على المدى الطويل، أن تبحث عن سبل التوفيق بين الأطراف السورية (التي كانت تحت سيطرة داعش سابقاً) والنظام المركزي في دمشق، علماً أن ذلك يبقى إشكالياً للغاية، فالنظام هو الطرف المتسبب بتأجيج الشعور بالظلم والسخط لدى شريحة واسعة من السكان.

في الوقت الحالي، وضعت الإدارة الأميركية برنامجاً لتحقيق الاستقرار فقط في محافظة الرقة، مع استثناء مناطق أخرى، يقوم أساساً على استعادة الخدمات. يحتاج هذا البرنامج إلى توسيع نطاقه ليضمن حوكمة محلية شاملة

تلي احتياجات المجتمعات المحلية وتعالج مظالمهم. في حالة الرقة، ينبغي أن يضمن الالتزام الدولي تنازل حزب الاتحاد الديمقراطي عن جزء من سلطته لصالح المجتمعات المحلية. كما ينبغي أن تشرك هذه السياسة النازحين واللاجئين ضمن المداولات والمخططات المتعلقة بمستقبل مناطقهم الأصلية، وزيادة مشاركة الطبقات الوسطى والمهن الحرة في الإدارة المحلية. كذلك ينبغي تشجيع الحوار السياسي بين عرب وأكراد للمنطقة لنزع فتيل التوترات وتعزيز المصالحة الحقيقية. ختاماً، يبدو أن تعزيز إعادة بناء القيادات المحلية ضمن المجتمعات السنية العربية - التي لم تتجزأ فحسب، بل تم سحقها بسبب قمع النظام وداعش - هو الحل الأمثل لتهيئة الأرضية لسلام مستقر وطويل الأمد.

RESEARCH
PROJECT
REPORT



Publications Office

DOI:10.2870/720670
ISBN:978-92-9084-634-5